جامعة غرداية – الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

ميدان : علوم إقتصادية ، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية وتفعيل أداء البنوك

من إعداد:

- أولاد إبراهيم سيدعلي

تحت إشراف الأستاذ:

* د/ بن ساحة علي

لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د. عمي سعيد حمزة	غرداية	رئيسا
د. بن ساحة علي	غرداية	مشرفا
د. بوخالفي مسعود	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة غرداية – الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

ميدان : علوم إقتصادية ، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم الاقتصداية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية وتفعيل أداء البنوك

من إعداد:

- أولاد إبراهيم سيدعلي

تحت إشراف الأستاذ:

* د/ بن ساحة علي

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهـــــداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضا،

و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة بعد طول عناء

إلى من لا تكفيها كل كلمات الحب و الشكر: جذي العزيز على قلبي الذي وافته المنية

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها و الصبر ملأ كفيها إلى أسمى كلمة في الوجود أمي وأبي أسأل الله رضاها

إلى مهما قلت وعملت لن أوفيه حقه والدي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي الأعزاء:آمينة، رضوان ، و إلى عائلتي الكبيرة و كل الأهل والأقراب

إلى جميع طاقم إدارة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى مدير المكتبة الكلية وكافة طاقمها الاداري

إلى أصدقاء الدراسة دفعة اقتصاد نقدي وبنكي 2019/2018.

شكر و تقدير

الحمد لله يتم بنعمته الصالحات و بمناه و كرمه أقصى الغايات و تنال بفضله أرفع الدرجات، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده الشافع المشفع وحده و رحمة الله المهداة إلى العالمين و اكمل الخلق و اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم على آله و صحبه أجمعين و نسألك اللهم علما نافعا و رزقا طيبا و عملا متقبلا

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان و أسمى عبارات الاحترام و التقدير و الامتنان إلى الأستاذ: د. بن ساحة علي الذي تفضل بالإشراف على مذكرتي، و لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والامتنان لكل من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وكلية العلوم الاجتماعية

وإلى كل من مد لي يد العون وساعدني في إنجاز دراستي هذه و لو بالكلمة الطيبة .

قائمة المحتويات

الإهداء.....**II**

الشكر ..... **IV**

قائمة المحتويات..... **V**

المقدمة.....أ– ب–ج

الفصل الأول: الرقابة و الرقابة البنكية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الرقابة البنكية **----------01**

المطلب الأول: الرقابة البنكية----------01

المطلب الثاني: واقع الرقابة البنكية بين المعايير الاحترازية الدولية و القوانين الجزائرية----------08

المبحث الثاني: الدراسات السابقة----------15

المطلب الأول: دراسات وطنية----------**15**.

المطلب الثاني: دراسات العربية الأخرى.----------17.

المطلب الثالث: فرق بين دراسات السابقة والحالية----------20

الفصل الثاني:

تمهيد

المبحث الاول: منهجية الدراسة و وصف المتغيرات----------

المطلب الأول: طرق جمع البيانات----------

المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدارسة----------

المبحث الثاني: عرض الدراسة ومناقشة النتائج.

المطلب الأول: **المتغيرات الديمغرافية**.....

المطلب الثاني: **تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.**

الخاتمة.....

المراجع.....

مقدمة

مقدمة

أ–التوطئة

يعتبر وجود نظام مصرفي قادرعلى حشد و تخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق استمرار ، لهذا نجد معظم السلطات الإشرافية على المصرفي تحتل القطاع اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الممثلة عادة في شخص البنك المركزي كسلطة نقدية مركزية تجعل من وظيفة الرقابة على أعمال البنوك في صدارة أولوياتها ، و تسعى إلى تعميق سيادتها المصرفية بما يكفل حماية مصالح المودعين و استمرار الثقة بين البنك و عملائه،و تحقيق سلامة المراكز المالية لأجهزة الائتمان مع التقليل من احتمالات للهزات التعرض الصدمات و المالية، نظراكونه العنصر الاساسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح، كما انه يساعد على امداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف انواعها.

فبعد التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية على اثر التحولات التي يعشها عصر العولمة ،وما نتج عنها من ظهور مخاطر عديدة و ازمات بنكية مختلفة، زاد الاهتمام بمسالة الرقابة والإشراف المصرفي ،وذلك لتفعيل اداء البنوك التجارية وتحسين وتطويرها، ويتجسيد ذلك من خلال عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يرتكز عملها على وضع مجموعة النظم و المعايير التي يكون على المؤسسات المصرفية احترامها للوقاية من مختلف المخاطر التي تعترضها ، بغرض ضمان استقرار النظام المصرفي و المالي وحماية المودعين في محيط تنافسي، و من ثمة فإن سلامة المصرفي العمل و حسن سيره و مدى ملاءمة و كفاية أنظمة الرقابة السائدة ظهرت هي الأخرىكمسائل هامة على الساحة المصرفية الدولية استدعت التفكير في إيجاد اعتبارات تضع إطارا دوليا للرقابة المصرفية و تعمل على مسايرة المتغيرات العالمية.

وقد تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال هذا القانون، مجموعة من التوصيات الصادرة عن لجنة بازل، تجسدت فيما بعد قي مجموعة من الانظمة والتعليمات اقرها بنك الجزائر.

ب–الاشكالية الرئيسية:

الى اي مدى ساهمة اليات الرقابة التي يوضعها البنك المركزي في تفعيل و تحسين اداء البنوك الجزائرية؟

من خلال تقديم الإشكالية الجوهرية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

–هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التفتيش المكتبي وأداء البنوك عند مستوى معنوية 5%؟

–هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التفتيش الميداني وأداء البنوك؟

–هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادوات الرقابة البنكية وأداء البنوك؟

–هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعايير المصرفية وأداء البنوك؟

- هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة وأداء البنوك؟

ت-فرضيات البحث:

للإلمام بإشكالية البحث المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

-وجود علاقة ذات دلالة احصائية بسبب السياسة المتبعة من طرف الينك ؟

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الميدانية وأداء البنوك ؟

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ادوات البنكية المفروض وأداء البنوك؟

-يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة السليمة في ظل القوانين الجزائري و المعايير الدولية؟

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة واداء البنوك؟

ث-اسباب اختيار الموضوع:

-تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من ألاعتبارات نذكر منها:

-التعرف على أساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية.

-يعتبر من مواضيع التي تحتل اهمية كبيرة على ساحة الاقتصادية ، وكذلك إلى محاولة اثراء المكتبة الجامعية بمثل هذا النوع

-التعرف إلى مدى سلامة الإجراءات والتدابير المتبعة من طرف البنوك في ظل القوانين الجزائري و المعايير الدولية.

ج-اهداف الدراسة وأهميتها:

***اهداف الدراسة:**

تعمل هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على مختلف إشكاليات وأسئلة البحث بغية الوصول إلى مجموعة من الأهداف، والتي نوجزها فيما يلي:

-الوقوف على أهم جوانب الرقابة المصرفية .

-التطرق لمختلف التحديات والمخاطر التي تواجه العمل المصرفي في ظل بيئة مصرفية متغيرة.

-التعرف على أهم التحديات المصاحبة لتطبيق قوانين لجنة بازل الدولية وسبل مواجهتها في الجزائر.

-التوصل إلى أهم متطلبات ومقومات الإدارة السليمة وفق المعايير الدولية؛

-التعرف على مدى التزام البنوك في الجزائر بمبادئ الممارسات السليمة ، ومدى توفر الإجراءات والضوابط الضرورية لتقليل الخسائر الناجمة هذه المخاطر

***أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الرقابة البنكية كجزء من عمليات البنك وأنشطته المختلفة، إذ أن معرفة المخاطر التي تواجه النشا المصرفي وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتطورها، وبالتالي تحقيق أهدفها، وهذا في ظل التحولات والتحديات التي تواجه البنوك وخاصة مع اعتماد الرقابة في العمل المصرفي والمخاطر المصاحبة لها.

ح–منهج المتبع:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وهذا من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث العلمية المتخصصة التي تناولت موضوع البحث ، والتحليل لمختلف المفاهيم المتعلقة بدور بنك الجزائر في الرقابة على البنوك التجارية و تفعيل أداء البنوك.

خ–حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا لهذا الموضوع على التطرق لمختلف جوانب رقابة البنكية خاصة مع استجابة البنوك في الجزائر من خلال رصد بعض وجهات نظر موظفي هذه البنوك العاملة في الجزائر حول موضوع البحث. أما الحدود المكانية فقد تناولت ،2018 الى غاية ماي 2019 تمثلت الحدود الزمنية للدراسة من فيفري ، عينة من البنوك التجارية بولاية غرداية و هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ،بنك التنمية المحلية BDL ، بنك الجزائر الخارجي BEA ، بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ، البنك الوطني الجزائري BNA .

د–هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة حول موضوع البحث، ولاختبار الفرضيات المقدمة بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، ارتأينا تقسيم موضوع بحثنا هذا إلى فصلين بناء على المعلومات المتوفرة لدينا حيث خصص الفصل الأول إلى الرقابة والرقابة البنكية ،IMRAD واعتمادا على منهجية وعلاقتها بالرقابة وأداء ، وكذلك عرض لدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ، أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة الميدانية التي تم عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في دراسة وتحليل الاستبيان من خلال توضيح كيفية إنجاز الدراسة ، وهذا بعرض لأهم نتائج الدراسة بعد تحليلها ومناقشتهما وفي الأخير تقديم حوصلة البحث من خلال جملة من النتائج .

الفصل الأول

الرقابة والرقابة البنكية

تمهيد

:تعتبر الرقابة إحدى أهم مميزات النظام الليبرالي الحديث، الذي أصبحت الدولة فيه لا تتدخل في وسائل الإنتاج إلا أن تمارس ذلك عن طريق الرقابة و الإشراف بفرض قواعد تشريعية وتنظيمية، و يزداد حجم الرقابة حسب أهمية النشاط و طبيعته و درجة ارتباطه بالاقتصادي.

و لما كان النشاط بنكي من النشاطات الهامة و الحيوية التي لها ارتباط وثيقي الصلة بالنشاط الاقتصادي فإن التشريعات الحديثة لمختلف الدول قد أولت اهتماما كبير للنشاط المصرفي من خلال تنظيمه و مراقبته و الإشراف عليه، عن طريق إحداث أجهزة و هيئات مكلفة بممارسة الرقابة على المؤسسات القائمة بهذا النشاط و من بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية التي تشكل قاعدة هرم الجهاز البنكي و تحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تضطلع به من وظائف و ما تمارسه من نشاطات و التي تؤثر تأثيرا ملحوظا في الاقتصاد الوطني، و من اجل قيام هذه البنوك بدورها الهام وعلى أحسن وجه، و وفقا للقوانين و الأنظمة البنكية المعمول بها فإنه لابد من وضع نظام رقابة محكم و صارم يهدف إلى التحقق من سلامة تدفق أموالها و تصريفها و التأكد من حماية أصولها وموجوداتها من الضياع أو التلف أو السرقة و من سلامة عملياتها وصحتها و دقة تسجيلها و قيدها، و ما مدى احترامها للقوانين التشريعية و التنظيمية المتعلقة بممارسة النشاط البنكي، و ذلك من خلال مراقبة مختلف العمليات المرتبطة بتوزيع القروض و الصرف والقواعد الخاصة بالتسيير.

المبحث الأوّل :ماهية الرقابة البنكية

تسعى نظم الرقابة المصرفية إلى إيجاد نظام مالي ومصرفي قوي وكفؤ، يحقق أهداف السلطة النقدية من خلال تحديد نقاط الضعف في أداء المؤسسات المصرفية، والتي يمكن أن تكون مرتكزات مرنة تنفذ من خلالها الأزمات المالية.

المطلب الأول : الرقابة البنكية

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية، وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

الفرع الأول : مفهوم الرقابة البنكية

قبل أن نتطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية نعرف الرقابة بصفة خاصة.

أولا: الرقابة البنكية.

الرقابة هي وظيفة إدارية ، وهي عملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أنّ الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية ، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح[1].

ويعرفها "فايول" على أنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة والمبادئ التي تمّ إعدادها ، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها. ويعرفها أيضا "هيكس وجولييت" أنها العملية التي يمكن أن ترتبها الإدارة أنّ ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات.

-من خلال تعريف الرقابة، يمكننا تعريف الرقابة المصرفية [2] :

الرقابة المصرفية "هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف

والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة

[1] بلحارت ليندة، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005

[2] -فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مداخلة في الندوة العلمية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20/19/18 أفريل ،2010ص.3

على البنوك من جهة أخرى"

الرقابة المصرفية "هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية و البنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها."

ثانيا :أهمية الرقابة البنكية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها [3]:

-الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها.

-العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

-إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها.

-تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ثالثا :أهداف الرقابة البنكية

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية ما يلي:

3-1: الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانات التالية:

*كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق؛

*تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها،

*استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

3-جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك"دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/214، ص ص 50،51.

3-2 :**دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها**.إنّ إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية

عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرف

3-3 :**ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي**.

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر

وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية.

3-4 :**حماية المودعين**

يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة، التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

الفرع الثاني :الأجهزة الرقابية البنكية

سنتناول في هذا المطلب أهم أجهزة الرقابة المصرفية والقضايا الرئيسية فيها.

اولا :أجهزة الرقابة البنكية

تضطلع بعملية الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها جهات ومتخصصة ، قد تكون من داخل البنك وتكون من خارجه:

1-1 :**أجهزة الرقابة الداخلية للبنك**

تتولى مصالح تقنية عليا تابعة لإدارة البنك مهمة الرقابة الداخلية، وتكون نتيجتها تقارير ترفع إلى مجلس إدارته أو مديره العام، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الداخلي للبنك، ليتم متابعة التوصيات والنتائج التي تصدر عنه تلك التقارير [4].

4 -فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2-1: أجهزة الرقابة الخارجية

وقد تكون هذه الأجهزة تابعة للبنك المركزي في العادة أو السلطة النقدية في البلد حسب ما تنص عليه قوانينها، وأيضا يمكن أن توكل لمحافظي الحسابات القانونيين المستقلين غير المرتبطين بإدارة البنك، والذي يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين.

ثانيا :المصادر في الرقابة البنكية

هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم إغفالها عن الحديث عن الرقابة على البنوك، كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة البنوك وهي:

2-1 :السيولة

يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء[5]، ويعتبر هذا الأمر أساسيا للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته. وهناك وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معيّن من السيولة:

-الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسائر،

-سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

2-2 :نوعية الموجودات (الأصول):

من جهة نوعية الأصول، هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أنّ نوعية الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك. لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قِبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك.

2-3 :تركز المخاطر

الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، على اعتبار أنّه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسارة. والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل

5-جلاوي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص52،53 .

الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس المال البنك، هذا من ناحية أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معينّ من ناحية أخرى.

2-4:الإدارة

إنّ مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته، وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة. وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك، خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر. وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قِبل مجلس الإدارة.

2-5 :الأنظمة والضوابط

إنّ الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قِبل مجلس الإدارة، هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات، وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة، يجب أن تتصف بالشمولية وموثقة بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قِبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك.

2-6 :كفاية رأس المال

يستخدم رأس مال البنك كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك. وللدلالة على أهمية رأس المال؛ فقد حظيّ هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي، حيث تمّوضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال، والتي تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك، والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ برأس مال كافي لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

المطلب الثاني :أنواع الرقابة البنكية

تصنف الرقابة البنكية حسب الجهة التي تقوم بها إلى الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

اولا :الرقابة الداخلية

6-بلحارت ليندة، مرجع سبق ذكره، ص53.

عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها [6]: "العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف الإدارة بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة واحترام السياسات والبرامج المسطرة و حماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة"

وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات ، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين ، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة.

ومن هذا التعريف نستنتج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية وهي:

*تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

*التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

*رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

*تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

*حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:

1-1 :الرقابة الإدارية

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية [7] الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ، وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل : دراسات الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة.

1-2: الرقابة المحاسبية

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: استخدام حسابات المراقبة وإتباع موازين المراجعة الدورية، وإتباع نظام التدقيق الداخلي.

1-3 :الضبط الداخلي

7- أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998،ص ص .121

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال. ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

ثانيا :الرقابة الخارجية (رقابة البنك المركزي)

تعتبر الرقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية، لأنّه يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان واستمرارية النظام المصرفي، ويهدف من خلال رقابته إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي وحماية المساهمين والدائنين للبنك، كما يهدف إلى تأكيد من تقيّد البنوك بالقوانين والأنظمة والمحافظة على سلامة وسيولة أصولها وتوفير إدارة رشيدة لها، وللرقابة التي إلى التأكد يمارسها البنك المركزي على البنوك ثلاث أنواع:

2-1: **الرقابة المكتبية**

حيث يلزم البنك المركزي البنوك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية الإدارية والفنية ممثلة بالقوائم المالية، وما يتبعها من بيانات وإحصائيات، وتقارير تفصيلية لجميع الحسابات...الخ، وذلك بشكل دوري ويعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات وحاجة البنك المركزي لها.

2-2: **الرقابة الميدانية**

يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة ووفقا لمنهج محدد، والتفتيش المعني ليس تدقيقا بقدر ما هو تقييم؛ فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات في سجلات البنك، ثم ينطلق فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ البنك والتعليمات الصادرة إليه، سواء من السلطة النقدية أو من الأجهزة الحكومية المختلفة أو من مجلس إدارة البنك للأنظمة نفسها كما أنّه على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات وعليه أيضا التأكد من مدى فاعلية وسائل الرقابة ضبط الداخلي في البنك، ثم يقدم فريق التفتيش تقريرا مفصلا بنتائج أعماله، متضمنا المخالفات والملاحظات ومقترحا الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2-3: **رقابة الأسلوب التعاوني**

يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي، ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات، وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك، مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشترك.

المطلب الثاني:واقع الرقابة البنكية بين المعايير الاحترازية الدولية و القوانين الجزائرية.

الفرع الاول:الرقابة السليمة في ظل القوانين الجزائرية 01/14 – 74/94.

وبعد الازمة المالية مؤخرا قامت الهيئة الدولية بوضع قواعد جديدة تخص الموارد المالية الخاصة بالبنوك بتقييدات اكبر ،والتي اعتمدتها الجزائر بموجب النظام رقم 14-01 وتعليمة الرقابة 94-74

اولا: نظام 14-01 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

يتضمن .ويمكن للجنة المصرفية ان تفرض على البنوك ذات الاهمية النظامية [8] ، معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين 2 و3 [9] :

والجديد الذي جاء به هذا النظام ، هو الزام البنوك زيادة على نسبة الملاءة بتشكيل "وسادة امان" ، تتكون من اموال خاصة قاعدية تغطى 2.5% من مخاطرها المرجحة.[10]

اولا:نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية: من خلال النظام رقم : 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الذي أصدرتها اللجنة سنة 2010 (اتفاق بازل III)، فقد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام بصفة مستمرة ، على أساس فردي أو مجمع ، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى وذلك ابتداء من 01 أكتوبر 2014.

وقسم هذا النظام إلى 03 أبواب:

- الباب الأول: يفسر الأموال الخاصة القانونية.
- الباب الثاني: المخاطر المتعرض لها.
- الباب الثالث: المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي.

8- مادة 3 من النظام رقم 14-01،

9-المادة 7 من النظام رقم 14-01،

10--المادة 4 من النظام رقم 14-01،

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر (مخاطر القرض + مخاطر التشغيلية+ مخاطر السوق)}} > 9.5\%$$

ويشترط أن :

- تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر الائتمان التشغيل والسوق بواقع 7% على الأقل.
- تشكل البنوك والمؤسسات المالية وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي2.5% من مخاطرها المرجحة.

وتصرح البنوك والمؤسسات المالية كل (3) أشهر للجنة المصرفية وبنك الجزائر بالنسب المذكورة أعلاه.

وقد حدد النظام 14-01 معاملات الترجيح الخاصة بالدول الأجنبية والبنوك والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات الكبرى، وذلك بالاعتماد على تنقيط هذه الدولة أو البنك أو المؤسسة لدى مؤسسات التصنيف الدولية.

وقد تراوحت معاملات الترجيح من 0% إلى 150%كما هو معمول به في اتفاقية بازل الثانية، وهو ما يعتبر مكسبا لبنك الجزائر، إلا أنه لم يتدارك فيه ترجيح المؤسسات غير المصنفة بـ 100% والذي يعتبر أحسن من تصنيف المؤسسات المصنفة بـ (B^-) مما يشجع المؤسسات على تجنب التصنيف.

وقد دعا بنك الجزائر البنوك العاملة إلى حيازة أموال خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها كما يمكن للجنة المصرفية أن تلزم البنوك والمؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق لمتطلبات الدنيا عند الحاجة كما أوجب على البنوك حيازة نظام تقييم داخلي للأموال الخاصة يكون مزودا بوثائق ويراجع بانتظام ويقوم بعرض دوري للحالة المالية. وهذا ضمن تطبيق النماذج الداخلية المتقدمة التي دعت إليها اتفاقية بازل الثانية لقياس متطلبات رأس المال[11] .

ثانيا: تعليمة الرقابة 94-74.

في الجزائر حدِّدت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م معظم المعدَّلات المتعلِّقة بقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال. فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة

11- حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص :161.

الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:[12]

- 4 % مع نهاية شهر جوان 1995م.
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996م.
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997م.
- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998م.
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999م.

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل (I).

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructions لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل I.

الفرع الثاني: الرقابة البنكية في ظل اتفاقيات واترها على البنوك الجزائرية.

البنوك الجزائرية و مقررات لجنة بازل :وبعد استعراضنا لتأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية :

12- المادَّة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

1- بالنسبة لاتفاقية بازل I فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999م وذلك كما نصت عليه التعليمة رقم 74-94، بينما حدّدت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م. كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، وذلك تماشياً مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

2- حدَّدت التعليمة رقم 74– 94 معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات، وذلك موافق لما وضعته لجنة بازل، إلاَّ أنَّ بنك الجزائر وفي ملحق خاصٍّ بالتعليمة السابقة وضع هذه المساهمات في بند: ديون على الزبائن والأفراد، بينما المساهمات أو المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق، لا في النظام المصرفي التقليدي ولا الإسلامي.

وعلى ضوء هذه الملاحظة، فإنَّ التساؤل الوارد هنا هو عن مدى مصداقية هذه النسب، وهل تمثِّل فعلاً الأمثلة السابقة ملاءة جيِّدة لتلك البنوك؟، فقد تكون النسب الحقيقية في النهاية أعلى أو أقلَّ من النسب المحسوبة.

3- يلاحَظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل I من خلال إصدار التنظيم رقم 91-09 سنة 1991م، ثم التعليمة رقم 74–94 سنة 1994م الموضّحة لكيفية تطبيق ذلك التنظيم وإن كان ذلك متأخراً للظروف التي ذكرناها سابقاً. ثم حاول أن يساير اتفاقية بازل II بإصدار التنظيم رقم 02-03 سنة 2002م، إلاّ أن هذا التنظيم يحتاج إلى تعليمات موضّحة لكيفية التطبيق بالنظر إلى التعقيدات التي تميّز الاتفاقية الأخيرة، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما رأيناه من أن تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية –وهي إحدى الأركان الأساسية لاتفاقية بازل II- والتي فرضها هذا التنظيم لم يتم لحد الآن إلاّ في ثلاثة بنوك عمومية، وهذا بالرغم من أن اتفاقية بازل II وكيفية تطبيقها يعدّ الشغل الشاغل للأنظمة المصرفية في معظم دول العالم بما فيها الدول العربية والنامية.

4- إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل II وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شأنه أن يجعل الأولى (عمومية أو خاصة) في وضع تنافسي غير ملائم مع الثانية.

5- إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل –خاصة الثانية منها- سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة ونحن نبذل الجهود الحثيثة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل

تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثالث:الرقابة السليمة في ظل المعايير الدولية

تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل 03 في مايلي [13]:

*-رفع الجديدة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 إلى 4.5 في المائة، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 في المائة من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 في المائة.

*-الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8 % وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5 في المائة.

*-تدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة على البنوك، بل إن دولاً عديدة منها جعلت هذا الحد لا يقل عن 12% منذ عدة سنوات، وقد سجل بعض البنوك الإسلامية فيها نسباً تقارب 18 أو 20 في المائة أحيانا.

بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل 3 إلى زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورّطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والبنوك الإسلامية في منأى عن هذا لأنها لا تتعامل بالمتاجرة في الديون أو ما يُعرف التوريق.

*-اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في هذا المجال:

-الأول في المدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة ، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه ، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

-الثاني لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل ، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك. البنوك الإسلامية لن تجد صعوبة في استيفاء كل هذه المتطلبات لأن معظمها يعاني أصلاً من فائض السيولة.

التغييرات في اتفاقيات بازل 03:

13- سليمان ناصر، "يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير بازل 03 دون صعوبة"، جريدة الاقتصادية،2011.

هنالك ثلاثة تغييرات عريضة من المرجح أن تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك في تقديم التزامات بديون طويلة:[14]

سوف تحتاج البنوك إلى قدر أكبر من رأس المال. بازل 3 سوف تتشدد في تعريف ما يشكل رأس المال. ويتم احتساب رأس المال هذا كنسبة مئوية من قاعدة الأصول المعدلة حسب المخاطر والتي ستشمل جميع قروض الشركات، وتمويل المشاريع وبعض القروض لوكالة تمويل الصادر.

1. سوف تركز بازل الثالثة على موقف السيولة في البنوك على المدى القصير لجعل البنوك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل. وتضع الضوابط الجديدة نسبة لتغطية السيولة تحسب على أساس مخزون البنوك من الأصول السائلة العالية الجودة مقسوماً على التدفقات النقدية الصافية خلال فترة زمنية مدتها 30 يوما. هذه النسبة سوف تقيس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد خلال 30 يوماً وأن لا تقل هذه النسبة عن 100%.

2. وربما النقطة الأكثر أهمية ، سيكون مطلوباً من البنوك تحقيق توافق أفضل بين التزاماتها وأصولها باستخدام نسبة تمويل مستقرة وصافية. ويتم حساب هذا ، بقسمة قيمة التمويل المتاحة والمستقرة على المبلغ المطلوب للتمويل بحيث لا يقل الحد الأدنى عن نسبة 100%.

المحاور الأساسية لاتفاقية بازل ثلاثة:

لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد ، حيث تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة خمسة محاور نذكر منها:

أ- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل [15] :

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2 % إلى 4.5 % من متطلبات رأس المال الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة ، سوف يتم رفعها من 4 %إلى 6%. وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5 % علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين. إن الغرض من الأموال التحوطية أو(أموال الحماية) هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

14-بادي البدراني، " معايير بازل 03 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية"، جريدة الرياض الاقتصادي، مارس،2011.

15- Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futures" , Centre d'analyse، stratégique , France , janvier 2011 , n :209

وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5 % (6 %لرأس المال الفئة 1 و 2.5 % لرأس مال الحماية).وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5 % (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية)مقابل 8 %في الاتفاقيات السابقة.

لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال . وتقترح هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي ، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0 % الى 2.5 % ، من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد . إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي .وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله. وبناء عليه ، فإنه من الحكمة الاحتفاظ بأموال حماية لمقاومة تقلبات الدورات الاقتصادية من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان ، وسوف يتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطيات.

الفرع الرابع: دراسة مقارنة بين المعايير العالمية والرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري

	القوانين الجزائرية	المعايير الدولية
مقارنة	-رفع نسبة الملاءة الي 9.5% – المخاطر بواقع 7% على الاقل. – اموال خاصة قاعدية تغطى 2.5% من مخاطرها المرجحة. – معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات. – الالتزام بنوك بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة	– رفع الجديدة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 إلى 4.5 في المائة. – الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8 % وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5 في المائة. – الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1

	للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق. -	ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5% (6 %لرأس المال الفئة 1 و 2.5% لرأس مال الحماية). - تخصيص رأس مال تحوطي، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0% الى 2.5%

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، ومحاولة إبراز أهم الاختلافات والفروقات بين هذه الدراسات وبين دراستنا الحالية، وما يميز هذه الأخيرة عن باقي الدراسات محل المقارنة.

المطلب الأول: دراسات الوطنية

1*جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة،2015/2014

وتهدف الدراسة إلى التالي:

"من خلال دراستنا لهذا الفصل، نستنتج أنّ الأمر 03-11جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي، واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

وفي ضوء القناعة بأهمية وجود إطار رقابي كفئ لضمان استقرار وسلامة النظام المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، تمّ تحديد الإطار العام للرقابة الاحترازية وتدعيم الأطر القانونية والتنظيمية، التي تحكم أعمال البنوك من خلال إلزام البنوك باحترام مجموعة من المعايير والقواعد الاحترازية والإشرافية بها تتوافق والممارسات الدولية المعمول بها، ووضع لجنة مصرفية مكلفة بتنظيم عمليات الرقابة وتفتيش دائمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية. وتندرج في

إطار تدعيم آليات الإشراف والرقابة المصرفية مجموعة الجهود التي يبذلها بنك الجزائر، فيما يخص تكثيف نشاطات الرقابة الميدانية وتعزيز نظام الإنذار وتوطيد شروط اعتماد البنوك، وممارسة المهنة المصرفية خاصة بعد صدور الأمر03-11.

حيث أنّ تطبيق اتفاقية بازل الأولى من طرف البنوك الجزائرية، قد تأخر تطبيقها إلى نهاية 1992م، وذلك كما نصت عليه التعليمة 94-74، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية 1992م، كما أنّ هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها 3 سنوات للالتزام بعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى 5سنوات لتطبيق ذلك المعيار، وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، ويلاحظ أنّ التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل الأولى من خلال إصدار التعليمة 94-74، ولكنه لم يساير بعد اتفاقية بازل الثانية، وذلك بسبب أنّ هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التطبيق النهائي المقرر ببداية 2005م".

2*حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها "حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري، قسنطينة ،2006/2005

وتهدف الدراسة إلى التالي:

عرف الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال تغيرات هيكلية وتحولات كبيرة نظرا لما شاهدته الساحة الوطنية من أحداث سياسية وظروف اقتصادية أفرزتها المخلفات الاستعمارية والتوجهات الاستراتيجية للبلاد. فقد مر بعدة مراحل أظهرت هذا الجهاز كأداة يتعذر الاستغناء عنها في عملية الإصلاح والتقوى الاقتصادي. حيث انه مر بعدة إصلاحات رفضتها في بداية الأمر أرادة الانفصال والاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر والرغبة في إقامة جهاز مصرفي وطني يخدم صالح الاقتصادية الوطنية، وفي فترة لاحقة الامتثال إلى أرادة القيادة السياسية من خلال المخططات التنموية وأخيرا الالتزام بالقواعد التسييرية والتنظيمية الملائمة لتفعيل دور الجهاز ومؤسساته والذي أملته مقتضيات الاقتصاد الحر.

فقد بقي هذا الجهاز لعدة سنوات تحت سلطة الإدارة المركزية التي قلصت من أدائه ورفض تطوره، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة كالإصلاح المالي في السبعينات ثم الإصلاح الهيكلية في الثمانينات. فسجل بذلك تدهورا من مراحل لأخرى إلى غاية صدور قانون النقد والقرض الذي إعادة النظر في هيكل النظام المصرفي الجزائري ووضع آليات

جديدة للتنظيم النقدي ولتطوير الواسطة المالية وكذا التدعيم دور البنك المركزي في إدارة السياسية النقدية والإشراف على البنوك.

المطلب الثاني: دراسات العربية الأخرى

1-* محمد سادات، **المسئولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية كلية القانون، المجل د13، العدد الخاص في التمويل الإسلامي ديسمبر2016

وتوصل البحث إلى التالي:

تناولنا خلال الدراسة، مسؤولية المصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية، فإذا كانت المصارف الإسلامية تعتبر ضرورة اقتصادية اجتماعية للمجتمعات المسلمة لما لها من أهداف وغايات سامية ونبيلة تسعى لتحقيقها' فان هيئات الرقابة الشرعية هي الأداة التي يمكن من خلالها التأكد من مطابقة تلك المصارف لإحكام الشرعية الإسلامية، فهي تمثل مصدر الطمأنينة لعملاء المصرف من إن معاملاتهم لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ويترتب على تقصير هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية في أداء دورها آثار ليست بالهيئة، إذ قد ينتج عنها اختلاط الأموال بالربا، أو ضياع حقوق لأي طرف – سواء المصرف أو المساهمين أو المودعين أو المستثمرين، وقد لا يقتصر وقوع الضرر على هؤلاء فقط، بل قد يمتد ليقع على المجتمع المسلم الذي يوجد به المصرف الإسلامي وقد يؤثر تأثيرا في العمل سلبيا في العمل بأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع، لأنه مصرف الإسلامي يرفع الإسلامية شعارا له.

وإذا كان من المستبعد إجماع هيئة الفتوى على عمل مخالف كغش أو كذب أو تدليس لأنه من مفترض كونها أصل الإصلاح و التقوى ، كما يمنع من حدوث ذلك كونهم في الأغلب ثلاثة أعضاء ، فإنه إذا حصل-فرضا-تقصير من الهيئة في أداء مهامها ، فإن ذلك يثير مسئوليتها المدنية ، والتي تنطبق عليها القواعد العامة في المسئولية وفقا للقانون المعاملات المدنية الإماراتي. واستنادا لتلك القواعد ، فإنه لقيام مسئولية هيئة الشرعية يجب توافر أركان ثلاثة وهي الإضرار ، والضرر ، وعلاقة السببية بينهما.

وإذا توافرت تلك الأركان الثلاثة، قامت مسئولية هيئة الرقابة، ويكون للمضرور أن يرجع بالضمان. وبناء على ذلك، فإن للمضرور أن يرجع على المصرف عن الأضرار التي يسببها عمل الهيئة، وذلك استنادا إلى مسئولية المتبوع عن فعل التابع إذ يكون المصرف مسئولا عن خطأ الأشخاص الذين يتبعونه ويستخدمهم في تنفيذ الالتزام وذلك استنادا إلى

المادة 313 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي التي تقضي بأن للقاضي أن يلزم المتبوع بأداء الضمان المحكوم به على تابعه الذي أوقع الضر. فإذا يرجع الحضور على المصرف واستوفي منه التعويض كله أو بعضه، فللمصرف إن يرجع على الهيئة بما دفعه في الحدود التي تكون فيها هيئة الرقابة مسئولة عن ضمان الضرر، أما إذا رجع المضرور على الهيئة واقتضى الضمان منها فلا رجوع للهيئة بعد ذلك على المصرف.

2-* محمد احمد صقر وبثينة "محمد علي" المحتسب، **تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية التعامل مع البنوك الإسلامية**، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، ال عدد 2 ،2013

وتوصل البحث الى التالي:

بناء على تحليل واقع الرقابة المصرفية القائمة، دراسة إمكانية تكييف أهداف ومعايير هذه الرقابة، بحيث تنسجم مع التعاليم الإسلامية، فقد تبين لنا فيما يتعلق بالفرضية الأولى للدراسة إن أهداف الرقابة المصرفية التقليدية لا تتلاءم كلها مع البنوك الإسلامية وينطبق نفس القول على أدوات ومعايير الرقابة المصرفية إذ لا تصلح كلها للرقابة على البنوك الإسلامية.

الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك عموما وعلى البنك الإسلامي خصوصا أمر هام وأساسي للمحافظة على استقرار النقدي والاقتصادي وتدعيم ثقة المواطنين وتشيع الادخار، ولما الائتمان المصرفي الأهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة لا بد من إعادة توحيد وظيفتي البنك المركزي فيما يتعلق بالرقابة الإدارة والاقتصاد الكلي.

على البنوك المركزية إن تعيد النظر وتدرس بعيانة التشريعات المصرفية المعمول بها، وتستفيد من تجاربها والمشاكل التي واجهتها في تعاملها مع البنوك الإسلامية، وتستحدث في صلب التشريعات المصرفية بابا يتعلق بالبنوك الإسلامية، يبين أهدافها وخصائصها وطبيعة توصيفاتها المالية وأنوع الحسابات ها وما هي الأدوات الرقابية التي تستخدم بالنسبة لتوظيفاتها وأنواع حساباتها والعمل على مراجعة الكشوف والبيانات والإحصاءات وتقرير الدورية المطبقة على البنوك التقليدية.

3-* إبراهيم إسماعيل إبراهيم ومحمد سلمان شاكر، **مفهوم رقابة البنك المركزي على المصارف (دراسة مقارنة)**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثاني، السنة ال تاسعة 2016

وتوصل البحث الى التالي:

وبعد إن أنهينا دراسة لموضوع رقابة البنك المركزي توصلنا إلى ما يلي:

1-يتمتع البنك المركزي بنظام قانوني وشخصية معنوية مستقلة، إذ يمكنه ذلك من أداء

وظائف هو يميزه عن غيره من المؤسسات المصرفية الأخرى.

2-أن التطورات الذي حصلت على المستوى التشريعي للدول أدت إلى ظهور الحاجة إلى وجود جهاز وطني متخصص يتولى أدارة الجهاز المصرفي.

3-أن البنك المركزي يقوم بوظائف جليلة على مستوى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الأمني لأي دولة.

4-يستمد البنك المركزي سلطته القانونية في الرقابة على المصارف من خلال التشريعات المصرفية لكل دولة.

6-تعرف الرقابة المصرفية بأنها إجراءات قانونية أو مستلزمات معينة أو قرارا أداريه تساهم في أيجاد نظام مصرفي مستقر.

7-تؤدي المصارف دوراً بارزاً في تطوير النظام الاقتصادي خاصة التجارية منها لأنها تقوم بوظائف متعددة، من أهمها منح الائتمان المصرفي الذي يعد أساس العمليات التجارية في الوقت الحاضر و تقدم خدمات لا يمكن الاستغناء عنها.

8-لاختلف مفهوم الرقابة المصرفية كثيراً عن مفهومها العام في القوانين الأخرى, لأنها تهدف في النهاية إلى تقسيم عمل هذه المؤسسة وتقويم هو إلى جانب ذلك ضرورة التأكيد على إن الرقابة المصرفية تهتم كثيراً في المحافظة على الجانب الاقتصادي ,ولا يمكن أن تتجاهل أن المصرف شخص معنويي هدف إلى تحقيق الربح وبذلك تساهم في تحقيق هذا الغرض ألي جانب أغراضها الأخرى.

4-*عصام قريط، "**دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011

وتوصل البحث الى التالي:

1-يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية وتستخدم الأدوات والأساليب نفسها المستخدمة في الرقابة على المصارف التقليدية. ومن هذا المنطلق ليراعي البنك المركزي خصوصية الودائع في البنك الإسلامي بل يعدها ديناً في ذمة البنك الإسلامي.

2-الواقع العملي للبنك الإسلامي يثبت عدم تحقيق الطموح بخصوص وسائل التمويل المعتمدة على لمدى طويل الأجل ولا دور للبنك المركزي في هذا. التوصيات والمقترحات:

1-تشجيع البنك المركزي للبنوك الإسلامية على تمويل المشروعات طويلة الأجل وأن يخصص البنك الإسلامي جزءاً من أرباحه لإنشاء شركات صناعية وتجارية. وبأسلوب ليضر بالسيولة التي ينبغي أن تبقى لدى البنك الإسلامي.

2 –استغلال الاحتياطيات النقدية المودعة لدى البنك المركزي عن طريق عقد اتفاقيات بين البنك المركزي والبنك الإسلامي لاستغلال هذه الأموال في تمويل المشتريات الحكومية بنسب مرابحة متدنية أو مشاركة مع الحكومة.

3-زيادة حصة الأساليب

التمويلية المعتمدة على المشاركة والمضاربة من مجموع استثمارات البنك الإسلامي.

المطلب الثالث: فرق بين دراسات السابقة والحالية.

1*جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك" دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاديات المالية والبنوك ،جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة ، 2015/2104.

2*بلحارت ليندة ،**نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون** ، فرع قانون الأعمال ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005

3*سفيان اوعمران، **أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي"حالة الجزائر"**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص : نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بكسرة،2017/2016.

	اوجه اختلاف	اوجه التشابه
جلاوي رشيدة الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك	-دراسة للازمة المالية 2008 ونموذج الامريكي Camels وكانت الدراسة عبارة عن دراسة كمية بين 2015/2014 ، بينما كانت دراستي 2018-2019 وكانت دراسة الاعتماد على الاستبيان في تحليل و ايضا للقانون 01-14	دراسة اداء البنوك وتقيم البنوك و ايضا للأمر 11-03 ،لجنة بازل 2-3، الاعتماد على المعايير الدولية
سفيان اوعمران، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي"حالة الجزائر"	-دراسة الاستقرار الجهاز المصرفي واعتماد الامر 03- 11 في الدراسة .وكانت دراسة كمية وبعد الزمني 2008-2010. - دراسة الرقابة و تفعيل الدراسة وكانت دراسة تحليل وصفية بالاعتماد على الاستبيان في تحليل كانت دراسة خلال 2018-2019	دراسة البنك المركزي وأهميته و تعرض للأمر 11-03 والاعتماد على المعايير الدولية (لجنة بازل الدولية).
يدان محمد وحبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية	-دارسة متطلبات تكييف الرقابة المصرفية وكانت عبارة عن دراسة كمية وبعد الزمني 2007-2008.	الاعتماد على النظام الجزائري و المعايير الدولية وأدوات الرقابة

	اعتماد على استبيان في تحليل و الدراسة وكانت ملبين2018-2019	

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أنّ الرقابة المصرفية تعد سياسة لتقرير مدى تحقيق البنوك لأهدافها ، والوقوف على الانحراف وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح ، فبدأت بوضع حدود دني الرأس المال لتحقيق كفاية رأسا لمال الذي أعتبر معيار السلامة المالية للبنوك. المذكور لجنة بازل

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين رقابة بنك الجزائر على أداء البنوك الجزائرية

تمهيد:

عرف النظام المصرفي عدة اصلاحات من ضمنها قانون النقد والفرض (10-90) ونتيجة للازمات ولانهيارات المصرفية التالي شاهدتها البنوك في الجزائر وخاصة البنوك الخاصة بسب ان البنوك العمومية مراعية من قبل الدولة وتتدخل لحمايتها حين ترى الضعف فيها، الامر الذي استدعي السلطات الجزائرية تعديل قانون النقد والقرض بالأمر الرئاسي 14-01و 74/94 نظرا للمخاطر المتعددة التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري،

كان لابد من تأسيس نظام رقابي مصرفي فعال يسمح لبنك الجزائر القيام بمراقبة محكمة للمهنة المصرفية، والجزائر كالعديد من الدول في العالم استوحت من معايير لجنة بازل الدولية للرقابة والإشراف على البنوك، مجموعة من قواعد الحذر سميت بالقواعد الاحترازية لتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية، يهدف لمواجهة مختلف المخاطر التي تحدد النشاط البنكي، والعمل على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري وحماية البنوك من الإفلاس.

المبحث الاول: منهجية الدراسة و وصف المتغيرات.

اعتمد الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي بهدف التعرف على متطلبا إدارة المخاطر المصرفية في ظل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بالبحث والتحليل، وهذا بالاعتماد على مختلف المراجع كالكتب، المجلات ، الملتقيات وغيرها لتحليلها وإثبات صدقها بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، ويهدف هذا المنهج أيضا للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، والوصول إلى تصور أفضل وأدق للظاهرة محل الدراسة من خلال جمع البيانا عن طريق الاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض.

المطلب الاول:طرق جمع البيانات

حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على نوعين من البيانا في عملية جمعها، وهي كالآتي:

1-البيانات الأولية :تم الحصول على المصادر الأولية من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، بحيث تم توزيعها على عينة الدراسة ،ومن تم تجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث إلى غاية تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Sciences) ، بالإضافة إلى استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذا قيمة و مؤشرا تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية : تم الحصول على البيانات عن طريق المراجع والمصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب، المجلات العلمية وبعض مواقع الأنترنت المتعلقة بموضوع ، المتخصصة، مدخلا ت لملتقيات محلية ودولية، مذكرا وبحوث علمية الدراسة، إلى جانب المراجع الأخرى التي قد تساهم في إثراء هذه الدراسة بشكل علمي، وهذا لتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في إعداد الدراسة، وكذلك أخذ تصور عام عن مختلف المستجدات حول موضوع ومجال الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدارسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك المحلية العاملة بولاية غرداية (BNA- BDL- CPA- BADR - BEA) وتم اختيار عينة من مجموع أفراد المجتمع ، بحيث تم توزيع 30 استبانة.

-مقياس التحليل:

بعد تفريغ الاستمارة و رميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برنمجةSPSS v20، وتم الاعتماد على مقياس "ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المستقصين لفقرات الاستبيان وذلك كم موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1):مقياس لكيرات الثلاثي.

الاستجابة	مواقف	محايد	معارض
الدرجة	1	2	3

ا-تفسير و تحليل اتجاهات أفراد العينة لفقرات و أبعاد الاستبيان :

سيتم التعرف على درجة تأثير كل متغير من متغيرات الاستبيان و ذلك من خلال معرفة المتوسط الحسابي و درجة الموافقة، وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الثلاثي الذي يعبر عن الخيارات(موافق –محايد-معارض)، وهو متغير ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الاجابات، و لتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الثلاثي .

تم حساب المدى(3-1=2)، ومن تم تقسيمه على عدد الخلايا (2/3=0.66)، وبعد ذلك اضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس و هي الواحد الصحيح و ذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، و عليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول لرقم (2): يوضح اجابات الأسئلة و دلالتها.

الرمز	متوسط الحسابي الاجابة	الاتجاه
1	1.00 الى 1.66	موافق
2	1.67الى 2.33	محايد
3	2.34 الى 3.00	معارض

لمصدر:من اعداد الطالب بناء على مخرجات **spss**

جدول رقم(3) :(نتائج اختبار كرونباخ ألفا للصدق وثبات الدراسة).

المحور	العبرات المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
01	التفتيش المكتبي	07	0.758
02	التفتيش الميداني	03	0.709
03	الادوات الرقابة البنكية	06	0.753
04	المعايير المصرفية	08	0.754
05	الرقابة البنكية وتفعيل الاداء	04	0.761
اجمالي المحاور		**28**	**0.747**

المصدر:من اعداد الطالب بناء على مخرجات **spss**

من خلال الجدول رقم(3) نلاحظ ان قيم معامل كرونباخ لكل مجموعة من عبارات الاستبيان كانت عالية واكبر من النسبة المعتمدة من قبل الاحصائيين والمقدرة 0.60، بحيث ان قيمة معامل كبرونباخ الفا لكل فقرات الاستبيان تساوي 0.747 هذا يدل على صدق وثبات اداة الدراسة .

المبحث الثاني:عرض الدراسة ومناقشة النتائج.

المطلب الاول:المتغيرات الديمغرافية.

يتم في هذا الجزء عرض البيانا المتعلقة بخصائص الموظفين وتشمل متغيرا (الجنس، العمر،مؤهل العلمي).

الجنس:

من خلال الجدول رقم(4) سوف يتم التعرف على توزيع مفردا العينة وفقا للجنس(ذكر، انثى).

جدول رقم (4): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	22	73.3
أنثى	8	26.7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجا برمجية **SPSS**.

الشكل رقم (1): نسبة الذكور و الانات في البنوك محل الدراسة.

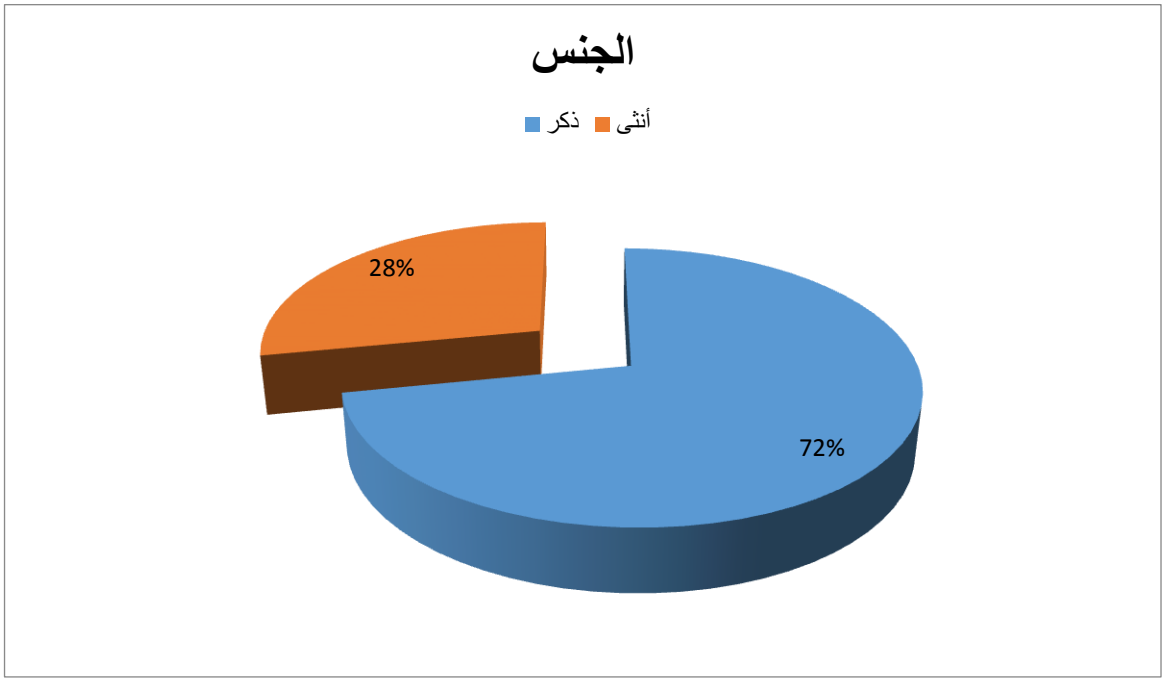

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (4).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(4) أن غالبية الموظفين هم ذكور بنسبة75%،أما نسبة الإناث فتمثل 25% من أفراد العينة، ويمكن إرجا ذلك الى أن الذكور في العادة هم القوى العاملة الأكثر بالبنوك مقارنة بالانات.

العمـــر:

من خلال الجدول رقم (5)، سوف يتم التعرف على توزيع مفردا العينة حسب الفئات العمرية كما يلي:

جدول رقم (5): توزيع مفردات العينة حسب العمر.

الفئة	التكرار	النسبة
26سنة فأقل	18	60,0
من 30 إلى 35 سنة	8	26,7
من 36 إلى 40 سنة	3	10,0
أكثر من 40 سنة	1	3,3
Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

الشكل رقم (2): نسب الفئة العمرية في البنوك محل الدراسة.

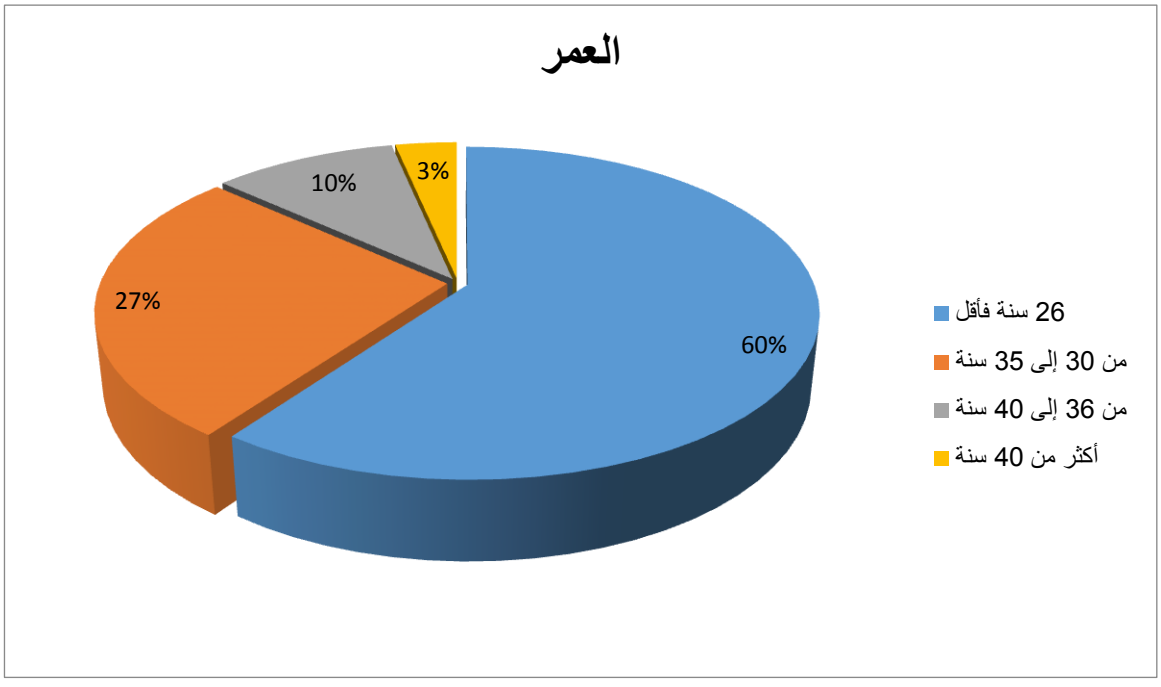

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3) أن الموظفين الذين تتراوح اعمارهم بين 26 سنة يمثلون أكبر نسبة والمقدرة بحوالي 60% ،ثم تليها فئة من 30 الى 36 سنة بنسبة 27 %،ثن تليها في المرتبة الثالثة فئة 36 الى 40سنة بنسبة 10%،اما اقل نسبة فهي الى الفئة اقل من 40سنة بنسبة 3%، وهذا ما يدل أن هذه البنوك محل الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على الفئات الشابة في نشاطها أكثر من باقي الفئات الأخرى ،وهذا يعتبر أمر مهم بالنسبة لهذه البنوك وميزة لها.

مؤهل العلمي :

من خلال الجدول (6)، سوف يتم التعرف على توزيع مفردا العينة حسب مؤهلات العلمية.

الجدول رقم(6) يمكن التعرف على مستوى العلمي للموظفين

المؤهل	التكرار	النسبة
ماستر	24	80,0
ماجستير	5	16,7
دكتوراه	1	3,3
Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية SPSS

شكل رقم (3): نسب المستوى التعليمي في البنوك محل الدراسة.

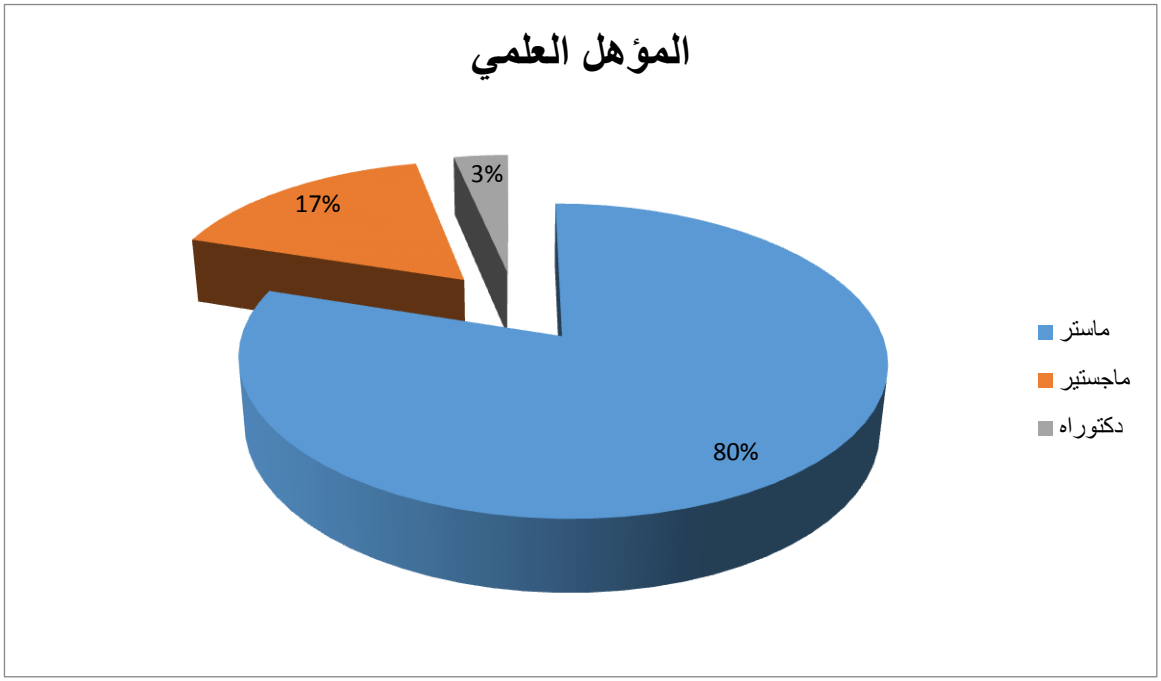

المصدر: من إعداد الطالب بناء علىمعطيات الجدول رقم (6)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6) أن أغلب الموظفين مستواهم التعليمي ماستر بنسبة 80%، ثم تليها فئة ماجستير بنسبة 17%،بينما الفئى اقل هي الدكتورة بقدر 3%، وهذا يعد مؤشرا على وجود الكفاءات العلمية في المجال المصرفي، وبالتالي فان إجاباتهم على الاستبانة تنبع من تأهيلهم العلمي المقبول .

تفسير وتحليل أبعاد الاستبيان:

- تحليل المحور الأول المتعلق:التفتيش المكتبي

سيتم تحليل عبارات هذا المحور بناء على قيم المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، بالاعتماد على اجابات عينة الدراسة بهدف معرفة ترتيب واتجاه كل عبارة و اهميتها للمحولا ككل.

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واتجاه فقرات المحور الأول

رقم العبارة	العبارات	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تحليل البيانات و الكشوفات المرسلة الى البنوك	1,2000	0,40684	6	موافق
02	إصدار المذكرات والتعاميم المتضمنة للضوابط التفسيرية	1,4333	0,50401	2	موافق
03	عقد الاجتماعات الدورية التشاورية	1,3667	0,49013	4	موافق
04	تقديم خدمة الاخطار المصرفية و الاستعلام عن المراكز الائتمانية للعملاء	1,2333	0,43018	5	موافق
05	متابعة التأكد من الالتزام بالمؤشرات والنسب والضوابط التي يضعها ويحددها بموجب التعليمات الصادرة	1,5333	0,73030	1	موافق
06	التأكد من ان اعضاء مجلس الادارة والدارة العليا يتمتعون بالنزاهة والأمانة والخبرة	1,4000	0,56324	3	موافق
07	التأكد من استمرارية وجود راس مال كافي	1,4000	0,56324	3	موافق
	المجموع	1.3666	0,5268		موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية spss

من خلال الجدول رقم(6) نجد أن مختلف إجابات المحور الأول كانت موزعة بين موافق،وباعتماد الترتيب على أساس المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة التفتيش المكتبيي،نجد ان العبارة (5) حصلت على اكبر متوسط حسابي المقدر 1,5333و بانحراف معياري 0,73030 وبستوى موافق .

أما العبارة رقم(2) جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر 1,4333 وانحراف معياري يقدر 0,50401 وبمسوى موافق وتليها عبارة(6)و(7) لان هما تساويا فيي متوسط الحسابي بقدر1,4000 وبانحرف معياري يقدر 0,56324، في حين جاءت المرتبة الرابعة للعبارة ((3)"عقد الاجتماعات الدورية التشاورية"بمتوسط حسابي يقدر 1,3667وبانحراف معياري 0,49013بمستوى موافق.

في حين جاء العبارتين(4)و(1) في المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي بمتوسطى حسابي قدره 1,2333للعبارة " تقديم خدمات الاخطار المصرفي"،ومتوسط حسابي 1,2000 وبانحراف معياري 0,40684 للعبارة تحليل البيانات والكشوفات المرسلة من البنوك.

– تحليل المحور الثاني المتعلق التفتيش الميداني.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واتجاه فقرات المحور الثاني

رقم العبارة	العبارات	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	الاتجاه
08	التأكد من نوعية الموجدات	1,3000	0,46609	2	موافق
09	التأكد سلامة وفعالية نظام الرقابة	1,1667	0,37905	3	موافق
10	التأكد من قيام البنك بتطبيق كافة الاجراءات والضوابط اللازمة لدى منح الائتمان	1,3333	0,60648	1	موافق
	المجموع	1,2666	0,4838		موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية spss

يتضمن الجدول رقم(9) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالنسبة لكل عبارة من عبارا الخاصة بالتفتيش الميداني، حيث نجد العبارة (10) حصلت على أكبر متوسط حسابي و المقدر 1,3333 وبانحراف معياري قدره 0,60648 بمستوى موافق،أما العبارة رقم(8) "التاكد من نوعية الوجودات "،جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1,3000 وبانحراف معياري قدره 0,46609و بمستوى موافق، في حين جاء العبارة رقم(9) بمتوسط مقدر 1,1667 وانحراف معياري مقدر0,37905 وبمستوى موافق.

-تحليل المحور الثالث المتعلق ادوات الرقابة البنكية.

جدول رقم(9): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واتجاه فقرات المحور الثالث

رقم العبارة	العبارات	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	الاتجاه
11	تساهم مركزية عوارض الدفع في القليل من المخاطر عدم السداد	1,2000	0,40684	3	موافق
12	تساهم مركزية الشيكات بدون الرصيد من الحد من اصدار الشيكات بدون رصيد	1,1000	0,30513	5	موافق
13	تساهم الميزانية في حسن توزيع القروض المصرفية	1,1667	0,46113	4	موافق
14	تساهم مركزية المخاطر التقليل من المخاطر المصرفية	1,1000	0,30513	5	موافق
15	عدم امكانية اللجوء الى التنفيذ العملي للرهونات	1,7333	0,63968	1	محايد

16	عدم جواز المتاجرة بالديون حيث لا يجوز خصم الكمبيالات	1,6333	0,71840	2	موافق
المجموع		1,32220	0,4727		موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية spss

من خلال الجدول رقم(9) نجد ان اغلبية الاجابات المحور الثالث كانت عند المستوى موافق الا عبارة واحدة محايدة، حيث نجد أن العبارة رقم(15) حصلت على اكبر متوسط حسابي يقدر 1,7333 وبانحراف معياري قدره 0,63968 وبمستوى محايد لعدم معرفت العبارة"عدم امكانية اللجوء الى التنفيد العملي للرهونات، أما العبارة رقم (16) جاء في المرتبة الثانية بمتوسط قدره 1,6333 وبانحراف معياري قدره 0,71840 وعند المستوى موافق ،في حين جاءت العبارة (11) في المرتبة الثالثة بمتوسط 1,2000 وبانحراف معياري قدره 0,40684 وعند مستوى موافق، اما العبارة (13)في المرتبة الرابعة وبمتوسط 1,1667 وبانحراف معياري قدره 0,46113 وبمستوى موافق، اما قي الاخير نجد تساوي عبارة (14) و(11) بمتوسط قدره 1,1000 وبانحراف معياري مقدر 0,30513 وبستوى موافق.

تحليل المحور الرابع المتعلق بالمعايير المصرفي

جدول رقم(10): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واتجاه فقرات المحور الرابع

رقم العبارة	العبارات	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	الاتجاه
17	مدى احترام البنوك لرأس المال	1,2333	0,50401	5	موافق
18	الاهتمام بنسبة الملاءة المصرفية والمقدرة ب0.5%	1,4000	0,56324	4	موافق
19	يعاقب بنك الجزائر البنوك التي تعاني من نسبة الملاءة المصرفية	1,4667	0,57135	2	موافق

20	يفرض بنك الجزائر على البنوك نسب السيولة عالية	1,4333	0,62606	3	موافق
21	يفرض بنك عقوبات كبيرة على البنوك في حالة عدم الاستقرار بنسب الملاءة المصرفية	1,6333	0,55605	1	موافق
22	يفرض بنك على تنفيذ تعليماته الخاصة :التوزيع القروض ،محاربة غسيل الاموال	1,4000	0,62146	4	موافق
23	يعاقب بنك الجزائر في حالة عدم الامتثال للأوامر والتعليمات المصادرة من طرفة بنك الجزائر	1,4333	0,50401	3	موافق
24	يحرص بنك الجزائر على اتباع البنزك الجزائرية المعايير الاحترازية الدولية ،خاصة معايير لجنة بازل2،3	1,4333	0,56832	3	موافق
المجموع		1,4291	0,5643	موافق	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

من خلال الجدول رقم(10) نجد ان اغلبية الاجابات المحور الرابع كانت عند المستوى موافق، حيث نجد أن العبارة رقم(21) حصلت على اكبر متوسط حسابي يقدر1,6333وبانحراف معياري قدره0,55605 وبمستوى موافق،و في المرتبة الثانية العبارة(19)بمتوسط حسابي يقدر1,4667 وبانحراف معياري قدره 0,57135 وبمستوى موافق،نجد في المرتبة الثالثة تساوي العبارة (23)و(24)و(20) بمتوسط حسابي يقدر 1,4333 وبانحراف معياري قدره 0,56832 وبمستوى موافق،ونجد ايضا تساوي في المرتبة الرابعة العبارة (22)و(18) بمتوسط حسابي يقدر 1,4000 وبانحراف معياري قدره 0,62146 وبمستوى موافق،م في اخير نجد العبارة (17) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر 1,2333 وبانحراف معياري قدره 0,50401 وبمستوى موافق.

تحليل المحور الخامسة المتعلق الرقابة وتفعيل الاداء.

ثالثا: دراسة واختبار الاستبيان وتحليل الفقرات المتعلقة دور بنك الجزائر في الرقابة على البنوك الجزائرية و تفعيل الاداء البنوك

1-**اختبار التوزيع الطبيعي (sample k-s)**:

جدول رقم (11):الاختبار الطبيعي (sample k-s)

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تحليل البيانات و الكشوفات المرسلة الى البنوك	16,155	29	,000	1,20000	1,0481	1,3519
إصدار المذكرات والتعاميم المتضمنة للضوابط التفسيرية	15,577	29	,000	1,43333	1,2451	1,6215
عقد الاجتماعات الدورية التشاورية	15,272	29	,000	1,36667	1,1836	1,5497
تقديم خدمة الاخطار المصرفية و الاستعلام عن المراكز الائتمانية للعملاء	15,703	29	,000	1,23333	1,0727	1,3940
متابعة التأكد من الالتزام بالمؤشرات والنسب والضوابط التي يضعها ويحددها بموجب التعليمات الصادرة	11,500	29	,000	1,53333	1,2606	1,8060

التأكد من ان اعضاء مجلس الادارة والدارة العليا يتمتعون بالنزاهة والأمانة والخبرة	13,614	29	,000	1,40000	1,1897	1,6103
تاكد من استمرارية وجود رأس لمال الكافي	13,614	29	,000	1,40000	1,1897	1,6103
التأكد من نوعية الموجدات	15,277	29	,000	1,30000	1,1260	1,4740
التأكد سلامة وفعالية نظام الرقابة	16,858	29	,000	1,16667	1,0251	1,3082
التأكد من قيام البنك بتطبيق كافة الاجراءات والضوابط اللازمة لدى منح الائتمان	12,042	29	,000	1,33333	1,1069	1,5598
تساهم مركزية عوارض الدفع في القليل من المخاطر عدم السداد	16,155	29	,000	1,20000	1,0481	1,3519
تساهم مركزية الشيكات بدون الرصيد من الحد من اصدار الشيكات بدون رصيد	19,746	29	,000	1,10000	,9861	1,2139
تساهم الميزانية في حسن توزيع القروض المصرفية	13,857	29	,000	1,16667	,9945	1,3389

تساهم مركزية المخاطر التقليل من المخاطر المصرفية	19,746	29	,000	1,10000	,9861	1,2139
عدم امكانية اللجوء الى التنفيذ العملي للرهونات	14,841	29	,000	1,73333	1,4945	1,9722
عدم جواز المتاجرة بالديون حيث لا يجوز خصم الكمبيالات	12,453	29	,000	1,63333	1,3651	1,9016
مدى احترام البنوك لرأس المال	13,403	29	,000	1,23333	1,0451	1,4215
الاهتمام بنسبة الملاءة المصرفية والمقدرة ب0.5%	13,614	29	,000	1,40000	1,1897	1,6103
يعاقب بنك الجزائر البنوك التي تعاني من نسبة الملاءة المصرفية	14,060	29	,000	1,46667	1,2533	1,6800
يفرض بنك الجزائر على البنوك نسب السيولة عالية	12,540	29	,000	1,43333	1,1996	1,6671
يفرض بنك عقوبات كبيرة على البنوك في حالة عدم الاستقرار بنسب الملاءة المصرفية	16,089	29	,000	1,63333	1,4257	1,8410

يفرض بنك على تنفيذ تعليماته الخاصة :التوزيع القروض ،محاربة غسيل الاموال	12,339	29	,000	1,40000	1,1679	1,6321
مدى احترام البنوك لرأس المال	15,577	29	,000	1,43333	1,2451	1,6215
الاهتمام بنسبة الملاءة المصرفية والمقدرة ب0.5%	13,814	29	,000	1,43333	1,2211	1,6455
يؤثر تطبيق نسب سيولة على ربحية البنك	13,359	29	,000	1,33333	1,1292	1,5375
يؤثر تطبيق نسب راس المال المفروضة من طرف بنك الجزائر على ربحية البنك	13,379	29	,000	1,63333	1,3836	1,8830
تؤثر عمليات الرقابة الصارمة على عمل البنوك وبالتالي على ربحية البنك	13,706	29	,000	1,56667	1,3329	1,8004
تساهم عمليات الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر على التقليل من مخاطر المصرفية وبالتالي المساهمة في ربحية البنوك	15,726	29	,000	1,90000	1,6529	2,1471

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

جدول رقم(12): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واتجاه فقرات المحور الخامسة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	الاتجاه
25	يؤثر تطبيق نسب سيولة على ربحية البنك	1,3333	0,546670	4	موافق
26	يؤثر تطبيق نسب راس المال المفروضة من طرف بنك الجزائر على ربحية البنك	1,6333	0,66868	2	موافق
27	تؤثر عمليات الرقابة الصارمة على عمل البنوك وبالتالي على ربحية البنك	1,5667	0,62606	3	موافق
28	تساهم عمليات الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر على التقليل من مخاطر المصرفية وبالتالي المساهمة في ربحية البنوك	1,9000	0,66176	1	محايد
المجموع		31,608	0,6257	موافق	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

من خلال الجدول رقم(11) نجد ان اغلبية الاجابات المحور الرابع كانت عند المستوى موافق إلا واحدة محايدة حيث نجد أن العبارة رقم(28) حصلت على اكبر متوسط حسابي يقدر 1,9000 وبانحراف معياري قدره 0,66176 وبمستوى محايد ، وفي المرتبة الثانية العبارة (26)"يؤثر تطبيق عمليات الرقابة الصارمة على ربحية البنك "بمتوسط حسابي يقدر 1,6333 وبانحراف معياري قدره 0,66868 وبمستوى موافق ، في المرتبة الثالثة العبارة(27) بمتوسط حسابي يقدر1,5667 وبانحراف معياري قدره0,62606 وعند المستوى موافق ، وفي المرتبة الرابعة العبارة (25)"يؤثر تطبيق نسب السيولة على ربحية البنك ، بمتوسط حسابي يقدر 1,3333 وبانحراف معياري قدره 0,546670 وعند المستوى موافق.

يبين الجدول(12):القيم t للعبارات و قيم الاحتمالية ودلالاتها .

1 - تحليل فقرات حول توفر البنك على إطار فني

يتم t للعينة الواحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة موافق و هي (1)، والنتائج في الجدول:

جدول رقم(13): توفر البنك على إطار فني للتفيش المكتبي

الرقم	العبارات	قيمة t	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
01	تحليل البيانات و الكشوفات المرسلة الى البنوك	16,155	65.7	**,000**
02	إصدار المذكرات والتعاميم المتضمنة للضوابط التفسيرية	15,577	63.3	**,000**
03	عقد الاجتماعات الدورية التشاورية	15,272	76.7	**,000**
04	تقديم خدمة الاخطار المصرفية و الاستعلام عن المراكز الائتمانية للعملاء	15,703	60	**,000**
05	متابعة التأكد من الالتزام بالمؤشرات والنسب والضوابط التي يضعها ويحددها بموجب التعليمات الصادرة	11,500	63.3	**,000**
06	التأكد من استمرارية وجود راس مال كافي	13,614	63.3	**,000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

بعد استخدام للعينة الواحدة t للعينة كانت النتائج مبينة كما في الجدول رقم(12) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة "بالتفتيش المكتبي".

1-في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي65.7% والقيمة الاحتمالية تساوي0.00 ،واكبر من المتوسط 1,20000

وهذه نسبة في المرتبة الثانية الفقرات هذا المحور.

2- في الفقرة رقم (2) و(5) و(6)تساوي بلغ الوزن النسبي63.3% والقيمة الاحتمالية تساوي0.00 ،واكبر من المتوسط 1,43333و1,53333و1,4000 و هذه المرتبة الثالثةو الرابعة الخامسة.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي 76.7% والقيمة الاحتمالية تساوي0.00 ، واكبر من المتوسط 15,272 وهي جات في المرتب الاول.

4- في الفقرة رقم(4) بلغ الوزن النسبي60% وقيمة الاحتمالية0.00 ، واكبر من المتوسط15,703.

جدول رقم(14): توفر البنك على إطار فني للتفتيش الميداني

الرقم	العبارات	قيمة t	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
08	التأكد من نوعية الموجدات	15,277	70	**,000**
09	التأكد سلامة وفعالية نظام الرقابة	16,858	83.3	**,000**
10	التأكد من قيام البنك بتطبيق كافة الاجراءات والضوابط اللازمة لدى منح الائتمان	12,042	73.3	**,000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

1-في الفقرة رقم(8) بلغ الوزن النسبي70% وقيمة الاحتمالية 0.00، و اصغر من المتوسط 15,277وجاءت في المرتبة الثانية.

2- في الفقرة رقم(9) بلغ الوزن النسبي83.3 % وقيمة الاحتمالية 0.00، واصغر من المتوسط 16,858 وجاءت في المرتبة اولا.

3- في الفقرة رقم(10) بلغ الوزن النسبي73.3 % وقيمة الاحتمالية 0.00، واصغر من المتوسط 12,042 وجاءتفي المرتبة الثالثة.

جدول رقم(15): توفر البنك على إطار فني للأدوات الرقابة البنكية

الرقم	العبارات	قيمة t	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
11	تساهم مركزية عوارض الدفع في القليل من المخاطر عدم السداد	16,155	80	**,000**
12	تساهم مركزية الشيكات بدون الرصيد من الحد من اصدار الشيكات بدون رصيد	19,746	90	**,000**
13	تساهم الميزانية في حسن توزيع القروض المصرفية	13,857	86.7	**,000**
14	تساهم مركزية المخاطر التقليل من المخاطر المصرفية	19,746	90	**,000**
15	عدم امكانية اللجوء الى التنفيذ العملي للرهونات	14,841	37.5	**,000**
16	عدم جواز المتاجرة بالديون حيث لا يجوز خصم الكمبيالات	12,453	50	**,000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

1-في الفقرة رقم(12)و(14) بلغ الوزن النسبي90 % وقيمة الاحتمالية0.00، واكبر من المتوسط 19,746 وجاءت في المرتبة الاول.

2- في الفقرة رقم(13) بلغ الوزن النسبي86,7 % وقيمة الاحتمالية0.00 واكبر من المتوسط13,857و في المرتبة الثانية.

3- في الفقرة رقم(11) بلغ الوزن النسبي80 % وقيمة الاحتمالية0.00 واكبر من المتوسط16,155و في المرتبة الثالثة.

4- في الفقرة رقم(13) بلغ الوزن النسبي50 % وقيمة الاحتمالية0.00،و اصغر من المتوسط 12,453 و في المرتبة الرابعة.

5- في الفقرة رقم(13) بلغ الوزن النسبي35.5 % وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط 14,841و في المرتبة الخامسة.

جدول رقم(16): توفر البنك على إطار فني للمعايير المصرفية

الرقم	العبارات	قيمة t	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
17	مدى احترام البنوك لرأس المال	13,403	80	**,000**
18	الاهتمام بنسبة الملاءة المصرفية والمقدرة ب0.5%	13,614	63.3	**,000**
19	يعاقب بنك الجزائر البنوك التي تعاني من نسبة الملاءة المصرفية	14,060	56.7	**,000**
20	يفرض بنك الجزائر على البنوك نسب السيولة عالية	12,540	63.3	**,000**
21	يفرض بنك عقوبات كبيرة على البنوك في حالة عدم الاستقرار بنسب الملاءة المصرفية	16,089	40	**,000**
22	يفرض بنك على تنفيذ تعليماته الخاصة :التوزيع القروض ،محاربة غسيل الاموال	12,339	66.7	**,000**
23	يعاقب بنك الجزائر في حالة عدم الامتثال للأوامر والتعليمات المصادرة من طرفة بنك الجزائر	15,577	56.7	**,000**
24	يحرص بنك الجزائر على اتباع البنزك الجزائرية المعايير الاحترازية الدولية ،خاصة معايير لجنة بازل2،3	13,814	60	**,000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

1-في الفقرة رقم(17) بلغ الوزن النسبي80 % وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط 13,403 و في المرتبة الاولى.

2- في الفقرة رقم(18) و(20) تساوي بلغ الوزن النسبي56.7 % وقيمة الاحتمالية 0.00، و اصغر من المتوسط 13,641 و12,540 في المرتبة الثانية و الثالثة.

3- في الفقرة رقم(19)و(23) بلغ الوزن النسبي80 % وقيمة الاحتمالية 0.00، و اصغر من المتوسط 14,060 و15,557 وفي المرتبة الرابعة والخامسة.

4- في الفقرة رقم(21) بلغ الوزن النسبي40 % وقيمة الاحتمالية 0.00 ، و اصغر من المتوسط 16,060 وفي المرتبة السادسة.

جدول رقم(17): توفر البنك على إطار فني للرقابة بنكية و تفعيل الأداء

الرقم	العبارات	قيمة t	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
25	يؤثر تطبيق نسب سيولة على ربحية البنك	13,359	70	**,000**
26	يؤثر تطبيق نسب راس المال المفروضة من طرف بنك الجزائر على ربحية البنك	13,379	46.7	**,000**
27	تؤثر عمليات الرقابة الصارمة على عمل البنوك وبالتالي على ربحية البنك	13,706	50	**,000**
28	تساهم عمليات الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر على التقليل من مخاطر المصرفية وبالتالي المساهمة في ربحية البنوك	15,726	26.7	**,000**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**.

1- في الفقرة رقم(25) بلغ الوزن النسبي70 % وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط13,359وفي المرتبة الاولى.

2- في الفقرة رقم(26) بلغ الوزن النسبي46.7% وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط13,379وفي المرتبة الثانية.

3- في الفقرة رقم(27) بلغ الوزن النسبي50% وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط13,706وفي المرتبة الثالثة.

4- في الفقرة رقم(28) بلغ الوزن النسبي26.7% وقيمة الاحتمالية0.00، و اصغر من المتوسط 15,726 وفي المرتبة االرابعة.

المطلب الثاني:تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على متطلبات لادارة السليمة للرقابة على البنوك الجزائرية و تفعيل أداء البنوك، من وجهة نظر الموظفين بهذه البنوك، وستناول مناقشة تفصيلية لنتائج هذه الدراسة واختبار فرضياتها كما يلي:

مناقشة النتائج

نحاول مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لموضوع البحث من خلال عرض هذه النتائج بشكل متسلسل مع من خلال تقديم تفسير واضح ومنطقي لهذه النتائج المتوصل إليها بغرض الإجابة على إشكالية ،محاولة مناقشتها هذه الدراسة .

***معامل الارتباط التفتيش المكتبي:**

جدول رقم(18): يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الاولى

الحور الاول	الاحصاءات	السياسة المتبعة من طرف الينك
التفتيش المكتبي	**معامل الارتباط**	0.085
	مستوى الدلالة	0.015
	حجم **العينة**	30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

1-نلاحظ ان الارتباط بين التفتيش المكتبي وأداء هو ارتباط ضعيف ب $R^2 = 0.085$ وهو معنوية احصائية عند مستوى 5% لان prob f= 0.015 و مابين dw= 0.09

***معامل الارتباط التفتيش الميداني:**

الجدول رقم(19): يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الثانية

الحور الاول	الاحصاءات	بين الرقابة الميدانية وأداء البنوك
التفتيش الميداني	معامل الارتباط	0.42
	مستوى الدلالة	0.015
	حجم العينة	30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

2-نلاحظ ان الارتباط بين التفتيش الميداني وأداء هو ارتباط قوي ب $R^2 = 0.42$ و prob f= 0.015

ومابين dw= 0.43

***معامل الارتباط أدوات الرقابة البنكية وأداء البنوك:**

الجدول رقم(20):يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة

الحور الاول	الاحصاءات	أدوات البنكية المفروض وأداء البنوك
أدوات الرقابة البنكية وأداء البنوك	معامل الارتباط	0.098
	مستوى الدلالة	0.015
	حجم العينة	30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

3-نلاحظ ان الارتباط بين التفتيش الميداني وأداء هو ارتباط ضعيف ب $R^2 = 0.098$ و prob

f= 0.015 ومابين dw= 0.1

***معامل الارتباط المعايير المصرفية وأداء البنوك**

الجدول رقم(21):يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الرابع

الحور الاول	الاحصاءات	الرقابة السليمة في ظل القوانين الجزائري و المعايير الدولية
المعايير المصرفية وأداء البنوك	معامل الارتباط	-0.424
	مستوى الدلالة	0.015
	حجم العينة	30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

4-نلاحظ ان الارتباط بين التفتيش الميداني وأداء هو ارتباط ضعيف جدا ب $R^2 = -0.42$ و prob $f= 0.015$ ومابين $dw= -0.244$.

معامل الارتباط المحاور الاربعة بالأداء البنك:

الجدول رقم(22):يوضح معامل الارتباط بين الرقابة الاربعة

المحاور	معامل الارتباط R^2	مستوى الدلالة
	0.379	0.015

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية **spss**

خلاصة

حاولنا الوقوف في هذا الفصل على الجانب التطبيقي للموضوع دراستنا وهي دور البنك الجزائر في الرقابة البنوك التجارية وتفعيل أداء البنوك، ومحاولة إسقاط ما تتم التطرق له في الفصل الأول على الواقع من خلال دراسة ميدانية للمجموعة من البنوك المحلية بولاية غرداية بالاعتماد على توزيع استمارة الاستبيان على جموعة من موظفي هذه

البنوك، وقد تمت معالجة البيانات المتحصل عليها بالاستعانة ببرنامجSPSS V 20 ، إذ تبين لنا من خلال إجابات أفراد العينة ونتائج هذه الدراسة الميدانية أن نجاح وانتشار لا يقتصر على توفر بنية تحتية متطورة من أجهزة وبرامج فقط، وإن كانت هذه الأخيرة

الخاتمة

تلعب لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا بارزا و هاما في هذا المجال، فقد قامت بإصدار اتفاقيتها الأولى سنة 1988 ، التي ركزت على مواجهة مخاطر الائتمان، ثم طرحت سنة 1997 م المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، و التي حظيت باهتمام دولي كبير، ثم اقترحت سنة 2004 م اتفاقية بازل الثانية، بسبب السلبيات العديدة التي نجمت عن تطبيق الاتفاقية الأولى، لتشمل كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و مخاطر التشغيل، و على الرغم من أن القواعد و المعايير التي تضعها لجنة بازل لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني، إلا أنها تتمتع بفاعلية كبيرة في التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي. بالنسبة لاتفاقية بازل الأولى فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1991 م ، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها نهاية سنة 1992 ، و قد منحت اللجنة للبنوك فترة انتقالية مدتها 03 سنوات للالتزام بمعيارها ، بينما تم منح فترة 05 سنوات للبنوك الجزائرية لتطبيق ذلك المعيار تماشيا مع الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

تعاني البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية من عوائق و صعوبات تحول دون التطبيق السليم لمبادئ الرقابة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل. إذ تفتقر البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر للكفاءات البشرية المؤهلة وصاحبة الخبرة الكافية و اللازمة لإدارة وتنفيذ ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية ، فتطبيقها يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية في مجال العمل المصرفي سواء في التحليل المالي أو النظم المحاسبية أومن حيث الكفاءة الفنية و التكنولوجية.
يمكن للبنوك و المؤسسات المالية الجزائرية التكيف التام مع متطلبات لجنة بازل وبشكل جيد ، و لتحقيق هذا يجب تعديل العديد من النقائص المسجلة على أداء البنوك الجزائرية ، ووضع إستراتيجية عمل تساهم في إعدادها جميع الأطراف المشاركة في الجهاز المصرفي قصد التطبيق الكامل لمعايير وقواعد لجنة بازل ومواجهة جميع التأثيرات المحتملة من جراء التطبيق و التحوط ضد كل أنواع المخاطر الممكن مواجهتها.

وتعديلات في بازل 3 ومن اهمها رفع نسبة الملاء2.5 % المخاطر بواقع 7% على الاقل اموال خاصة قاعدية تغطى 2.5% من مخاطرها المرجحة.

-نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف وتقييم مدى توفر الادوات الرقابة البنكية في ترقية بالبنوك الجزائرية ، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

* ضرورة وجود استراتيجية وسياسة معتمدة من مجلس إدارة البنك يتم تنفيذها من قبل إطارات بشرية مؤهلة لمواجهة أي مخاطر محتملة في تطبيق العمليات المصرفية المختلفة خاصة الحديثة منه.

* إنّ طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم الإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنك المركزي لتحقيق أهدافها وأغراضها بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي وتقييم أداء البنوك.

* نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك، تمّ إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وذلك بدف صياغة وبالتالي حماية أصحاب المصالح ،توصيات تتضمن معايير تقوم البنوك باحترامها من اجل تجنب حالات الإفلاس وخاصة المودعين.

-التوصيات:

من بين التوصيات المتوصل إليها تتلخص في النقاط التالية:

*ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة.

* تكثيف إنشاء فروع البنوك في الخارج ، لمحاكاة البنوك الأجنبية لكسب الخبرة ورفع القدرة التنافسية.

* توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير، وقياس مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك.

* العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي، الذي تعده الرقابة المصرفية كافة العناصر الايجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نظام التقييم وتأثيرا على نتائج العمليات والرقابة.

* المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على مستوى البنوك الجزائرية، وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية، ولعل إسراع بنك الجزائر في إنشاء هيئة تنقيط محلية من أكثر الأمور تشجيعا في هذا الجانب.

-آفاق البحث:

بعد تحليلنا لهذا البحث من كل جوانبه واستخلصنا للنتائج السابقة الذكر ، وفي الأخير نشير إلى إن هناك **آفاق** في الدراسة ، وعليه نقترح بعضبغض الافاق :

* قابة المصرفية في الجزائر من خلال بازل الثالثة.

*الرقابة المصرفية على أعمال البنوك في تطوير بنوك الجزائرية وجعلها تواكب البنوك العالمية في ظل متغيرات العولمة.

*الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

قائمة المصادر

والمراجع

مراجع باللغة العربية

1- أنطوان الناشف وخليل الهندي، **"العمليات المصرفية والسوق المالية"**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998.

2- بادي البدراني، " **معايير بازل 03 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية**"، جريدة الرياض الاقتصادي، مارس،2011.

3- بلحارت لينـدة، **"نظام الرقابة على الصرف في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005.

4- جلاوي رشيدة، **"الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك"دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/214.

5- سليمان ناصر، **"يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير بازل 03 دون صعوبة"**، جريدة الاقتصادية،2011.

6- شيخ عبد الحق، **"الرقابة على البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون"**، فرع قانون الأعمال، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009.

7- فارس مسدور،" **الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مداخلة في الندوة العلمية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"**، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20/19/18 أفريل 2010،.

8- يدان محمد وحبار عبد الرزاق، **"متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية"**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري"، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 11/12مارس ،2008.

نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فبراير 2014، يتضمن نسب الملاءة على البنوك والمؤسسات المالية(ج.ر.العدد 56 المؤرخ في 25سبتمبر 2014).

المادَّة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر

التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 1997

التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر لسنة 2002.

المراجع باللغة الفرنسية

1- **Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futures“** , Centre d’analyse، stratégique , France , janvier 2011 .